

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينيتش

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٧

ما بعد التقشف:
نحو صفقة عالمية جديدة
استعراض عام

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٧

ما بعد التقشف:
نحو صفقة عالمية جديدة

استعراض عام



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠١٧

ملحوظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويمكن نقل المواد الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها بحرية، ولكن يُطلب الاعتراف بالمصدر، مع الإشارة إلى رقم الوثيقة. وينبغي إرسال نسخة من المنشور الذي يتضمن الاقتباس أو إعادة الإصدار إلى أمانة الأونكتاد؛ بريد إلكتروني: tdr@unctad.org.

ويصدر الاستعراض العام الوارد هنا أيضاً كجزء من تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧.

استعراض عام

قبل خمسين عاماً، وجه مارتن لوثر كينغ، في كنيسة ريفرسايد بنيويورك، نداء عاطفياً من أجل عالم أكثر مساواة وأكثر عدلاً وأكثر سلاماً وأكثر كرامة. ودعا كينغ إلى إحداث "ثورة جذرية في القيم"، واختتم بقوله، "ويجب علينا أن نبدأ بسرعة... التحول من مجتمع ذي توجه نحو الأشياء إلى مجتمع ذي توجه نحو الأشخاص. فعندما تعتبر الآلات والحواسيب، ودوافع الربح وحقوق الملكية أكثر أهمية من البشر، يصبح من غير الممكن قهر التوائم العمالقة الثلاثة المتمثلين في العنصرية والنزعة المادية المتطرفة والنزعة العسكرية".

وهناك وقع معاصر لنداء كينغ من أجل الأخذ بمجدول أعمال أكثر شمولاً. "فالتوائم العمالقة الثلاثة" الذين حذر منهم قد عادوا إلى الظهور، مصحوبين بالتراجع إلى القومية الساخطة وكراهية الأجانب. ويكاد يكون من المؤكد أن الفجوات بين الأغنياء والطبقة الوسطى والفقراء قد زادت اتساعاً منذ وقت كينغ. وفي أنحاء كثيرة من العالم، قد تغير المسار الرامي إلى تحقيق العمالة الكاملة وتوفير الرعاية بشكل قوي منذ عقود، حيث أعادت الحكومات اختراع نفسها فعلياً على أنها من "عوامل التمكين" وليسا "مقدمي خدمات".

وبعد مرور عشر سنوات على احتياح عواصف الدمار المالي في وول ستريت وسط أمريكا وما وراءه، لا يزال الاقتصاد العالمي أسير حالة من النمو أقل من المعتاد، بينما تبدي أوجه الإجحاف الاجتماعي والاقتصادي التي كشفت عنها الأزمة تراجعاً طفيفاً. وقد سادت الحكومات أسوأ الثغرات وأوقفت أشد الصكوك

التي كشفت عنها الأزمة تعثراً؛ ولكن مهما بلغ حسن النوايا، فالواقع أن قلة لا تُنكر من الذين تسببوا في الأزمة الاقتصادية قد تمت مساءلتهم عن أفعالهم، ولم يجر القيام إلا بالقليل لمعالجة أسبابه الجذرية.

وبينما استعادت "العملة المفرطة" وضعها بمساعدة مباشرة من الدولة، عاد الوضع إلى ما كان عليه؛ وانطلق الضغط باتجاه تقليص دور الدولة التنظيمي، وأصبح التقشف هو الرد المفضل للتعامل للمستويات "البالغة" الارتفاع من الدين العام. وفي الوقت ذاته، أخذت الروبوتات والإيجارات وحقوق الملكية الفكرية تحوز الأسبقية على سبل معيشة الناس وتطلعاتهم. فلدى التاريخ، على ما يبدو، موهبة مشيرة لتكرار نفسه.

وخلافاً لعالم المنافسة النقية الذي يرد في الكتب المدرسية، أدت العملة المفرطة إلى تركيز كبير للقوة الاقتصادية والثروة في أيدي عدد قليل من الناس بدرجة ملحوظة. وليس هذا بالضرورة منافياً للنمو. ولكنه، إذا كان التاريخ دليلاً، يميل إلى إثارة توترات سياسية تصادم مع المصالح العامة والاجتماعية. وبالفعل، لقد حذر أنصار "السوق" ذوو الأذهان الواعية، منذ آدم سميث، من المخاطر السياسية التي يمكن أن تتبع تركيز الثروة الاقتصادية. لذلك ليس بمستغرب أن يوجد رد فعل شعبي ضد نظام يُنظر إليه على أنه صار متحيزاً دون مبرر لصالح حفنة من الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية والأفراد الأثرياء.

والخطر الفعلي الآن إنما يتهدد الثقة الأساسية والتماسك والشعور بالعدالة التي تعتمد عليها الأسواق من أجل العمل بفعالية. ولا يوجد أي نظام اجتماعي أو اقتصادي آمن ما لم يكفل التوزيع العادل لمنافعه في أوقات الرخاء والتكاليف في الأوقات العصيبة.

أما الإصرار على أنه "لا يوجد بديل" فهو شعار سياسي غابر. والناس في كل مكان ينشدون نفس الشيء إلى حد بعيد: عمل لائق، ومنزل آمن، وبيئة مأمونة، ومستقبل أفضل لأطفالهم، وحكومة تستمع إلى شواغلهم وتستجيب لها؛ وهم، في واقع الأمر، يريدون صفقة مختلفة عما تتيحها العملة المفرطة. وخطبة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، المدونة في سلسلة من الأهداف والغايات والمؤشرات، تشير

في هذا الاتجاه. والشيء الذي لا يزال ضرورياً هو مجموعة سياسات داعمة وقيادة سياسية جريئة؛ وهناك بوادر مشجعة على أن بعض الاستراتيجيات والحلول الغير مستخدمة والتي ساعدت في إعادة بناء الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية تتم بعملية تطوير تلقى ترحيباً كبيراً في القرن الحادي والعشرين وتجتذب جيلاً جديداً لديه التصميم على بناء عالم أفضل.

وفي هذه المرة، سيتعين على أي صفقة جديدة أن "يرفع مستوى الجميع" في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، وأن يواجه التحدي المتمثل في أن العديد من الاختلالات التي تعيق النمو المستدام والشامل للجميع ذات طابع عالمي. ولا يمكن أن يتحقق الرخاء للجميع على أيدي السياسيين المؤمنين بالتشف، والشركات الانتهازية والمصرفيين المضاربين. إنما المطلوب الآن على وجه الاستعجال هو صفقة عالمية جديدة.

الاقتصاد العالمي: بعد عشر سنوات

لقد انقضت عشر سنوات منذ اكتشف الاقتصاد العالمي مخاطر فرط العولمة. ذلك أن التوقف المفاجئ للإقراض بين البنوك في آب/أغسطس ٢٠٠٧، إلى جانب تزايد المخاطر المتبادلة، أديا إلى حدوث اضطرابات خطيرة في الأسواق المالية، وسقوط عدة مؤسسات مالية في دوامة إعسار، وإشغال فتيل كساد كبير. ولم تعد بعد معظم هذه البلدان إلى مسار النمو المستدام.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تصرفت بسرعة لوقف الأضرار المالي الذي جاء بعد ذلك بعام واحد، كان الانتعاش اللاحق بطيئاً بالمعايير التاريخية، وغير متوازن بين الطبقة الوسطى والأثرياء، وبين شارع المال في وول ستريت والشارع الرئيسي (المركز التجاري بالمدن)، وبين المدن الحضرية والبلدات الأصغر حجماً والمجتمعات الريفية. وكانت الأزمة في أوروبا أكثر وضوحاً وثبت أنها أكثر عناداً، ولا سيما في بعض الاقتصادات الطرفية التي أسفرت فيها الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن عواقب اجتماعية مدمرة. وتوضح أن الارتفاع في معدل البطالة، على وجه الخصوص، يصعب احتواؤه أو عكس اتجاهه. ومن الأسباب الرئيسية لذلك أن معظم البلدان المتقدمة النمو، تراجعت قبل الأوان عن السياسة المالية التوسعية التي اتبعت في أول الأزمة، واعتمدت بدلاً من ذلك على السياسة النقدية. وساعد هذا المصارف والشركات المالية على الاستقرار والعودة إلى

تحقيق الأرباح، ولكنه كان أقل نجاحاً في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار. وما برح واضعو السياسات يدفعون أسعار الفائدة إلى المنطقة السالبة في محاولة غير مسبوقة لدفع المصارف إلى الإقراض. ومع ذلك، لا يزال الانتعاش القوي أمراً بعيد المنال.

وعلى الرغم من الأسواق المالية المزدهرة وبيادر الانتعاش الدوري في أوروبا الغربية واليابان في أواخر عام ٢٠١٦، إلا أن النمو الاقتصادي العالمي خلال العام كان أدنى بكثير من المستويات المسجلة في الفترة التي سبقت الأزمة. وفي الولايات المتحدة، استمرت علامات التباطؤ قرب نهاية عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠١٧، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل قدره ١,٤ في المائة في الربع الأول، في حين ظل نمو الأجور الحقيقية بطيئاً رغم انخفاض معدل البطالة، الأمر الذي انعكس كتباطؤ كبير في إنفاق الأسر المعيشية. وتفاوت النمو في منطقة اليورو بأكملها تفاوتاً كبيراً، فكان أقوى في بعض البلدان الأصغر حجماً والأفقر في النصف الأول من عام ٢٠١٧، ولكنه كان ضعيفاً في البلدان الأساسية. ومن الأمور الإيجابية أن البطالة قد انخفضت، في المتوسط، إلى مستويات دون العشرة في المائة (مع بعض الاستثناءات الملحوظة كما هو الحال في اليونان وإسبانيا)، على الرغم من أن نوعية العمالة الجديدة مثار للقلق.

وظل اقتصاد المملكة المتحدة مزدهراً بشكل غير متوقع في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، بعد التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، نتيجة للانخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني، مما عزز الصادرات وزاد من الإنفاق الأسري، مدفوعاً بزيادة اقتراض المستهلكين وارتفاع أسعار المنازل. ولكن التباطؤ اللاحق (وصولاً إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٧) قد يستمر بسبب التقلبات السياسية الجديدة الناجمة عن العجز عن تحقيق أغلبية في البرلمان خلال تفاوض الحكومة على اتفاق للخروج من الاتحاد. أما في اليابان، فالانتعاش الذي طرأ مؤخراً يمثل، في الواقع، ارتفاعاً طفيفاً بعد فترة طويلة من النمو المنخفض، مدفوعاً إلى حد كبير بالصادرات وذلك نتيجة التصحيح طويل الأمد في تقدير عملتها.

وقد أدت الانتعاش القوي في البلدان المتقدمة النمو كذلك وتحدّد التقلب في تدفقات رؤوس الأموال العالمية، إلى غياب النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وإن كان ذلك بقدر كبير من التفاوت على الصعيدين الإقليمي والقطري. وبصفة عامة، انحسر الانتعاش السريع من الصدمة المالية الأولية لعام ٢٠٠٨ وحلّ محله تباطؤ مستمر منذ عام ٢٠١١. ولا يزال النمو في الاقتصادين الأكثر سكاناً في العالم - الصين والهند - نشطاً نسبياً، إلا أن الوتيرة أبطأ مما كانت عليه قبل الأزمة ويواجه بعض المخاطر السلبية الشديدة. وقد شهدت بداية عام ٢٠١٧ خروج

بعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة من الركود، ولكن مع احتمال ضئيل للنمو بالمعدلات المسجلة في العقد الأول من الألفية الجديدة.

وهناك عاملان لهما تأثير كبير على النمو. الأول هو أن أسعار النفط والسلع الأساسية، رغم خروجها من مستوياتها المنخفضة الأخيرة، لا تزال أدنى بكثير من المستويات المرتفعة التي شهدتها في سنوات الازدهار الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى إضعاف الانتعاش في البلدان المصدرة للسلع الأساسية. وثانياً، مع تنصّل الاقتصادات المتقدمة من مسؤوليتها عن الدفع المنسق باتجاه التوسع، أصبح التقشف هو الموقف المعتاد لسياسات الاقتصاد الكلي في العديد من الاقتصادات الناشئة التي تواجه اختلالات مالية وتزايد في مستويات الديون. وقد يزداد هذا سوءاً إذا اقتضى خروج رأس المال الأجنبي خفض الواردات من أجل الحد من حالات العجز التجاري والعجز في الحسابات الجارية التي يصعب تمويلها. فليس من المستغرب أن واضعي السياسات المهمومين في جميع أنحاء الجنوب، الذين يدركون بشكل متزايد أن سيطرتهم محدودة على بعض العناصر الرئيسية لمستقبلهم الاقتصادي، يتابعون عن كثب سياسة سعر الفائدة التي يضعها مجلس الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة، والإجراءات التي يتخذها تجار السلع الأساسية والممارسات الضاربة لصناديق التحوط.

ومن المتوقع أن تسجل منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي نمواً إيجابياً هذا العام، ولكنه محدود للغاية، بعد عامين من الانكماش في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ اللذين انخفض الناتج المحلي الإجمالي فيهما بنسبة ٠,٣ في المائة و ٠,٨ في المائة على التوالي. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو لاقتصادات أمريكا الجنوبية كمجموعة ٠,٦ في المائة في المتوسط، ولكن نسبة أعلى لمنطقة البحر الكاريبي، تبلغ ٢,٦ في المائة. وستؤثر أسعار السلع الأساسية والتطورات السياسية في الأرجنتين والبرازيل، اللتين تشكلان معاً أكثر من نصف ناتج المنطقة، تأثيراً كبيراً على آفاق النمو الإقليمي. واستقر النمو في المكسيك على معدل منخفض ولكنه ثابت؛ غير أن الضغوط التضخمية، وضبط أوضاع المالية العامة والسياسات غير المؤكدة لإدارة ترامب، أضفت مخاطر سلبية إلى النمو في المكسيك هذا العام.

ولا يزال النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قوياً، وإن كان أقل من الاتجاه التاريخي الأخير، حيث ارتفع من ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ما يقدر بـ ٥ في المائة في عام ٢٠١٧. وسيستوقف الكثير على أداء أكبر اقتصادين في هذه المنطقة. وسيكون لكيفية إدارة الصين انفجار أزمة الدين المحلي منذ عام ٢٠٠٩ أهمية كبيرة في هذا الصدد. وتقدّر نسبة الدين إلى الناتج المحلي

الإجمالي في الصين بـ ٢٤٩ في المائة، مقارنةً بـ ٢٤٨ في المائة في الولايات المتحدة و٢٧٩ في المائة في منطقة اليورو. ومع اتخاذ الحكومة الصينية تدابير لاحتواء ديونها المتزايدة، يمكن أن يتقلص الطلب المحلي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة لسائر المنطقة. ويعتمد أداء النمو في الهند إلى حد كبير على الإصلاحات في قطاعها المصرفي، المثقل بأعباء كبيرة من الأصول المجهدة والمتعثرة، وهناك بالفعل علامات على حدوث انخفاض في وتيرة إيجاد الائتمان. وبالنظر إلى أن الاستثمار الخاص والاستهلاك الممولين من الديون هما من العوامل الهامة المحركة للنمو في الهند، فمن المحتمل أن يؤدي التخفيف من قوة الازدهار الائتماني إلى بطء نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، تأثر القطاع غير النظامي، (الذي لا يزال يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلد على الأقل وأكثر من أربعة أضعاف العمالة)، تأثراً شديداً بتحرك الحكومة لـ "سحب العملة من التداول" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ويمكن أن يتأثر كذلك ببدء تطبيق ضريبة السلع والخدمات اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٧. وهكذا، حتى لو استمرت المستويات الحالية للنمو في كل من الصين والهند، فمن غير المرجح أن يكون هذان البلدان بمثابة قطبين لنمو الاقتصاد العالمي في المستقبل القريب.

وفي الوقت ذاته، أثر انخفاض أسعار النفط ونهاية ازدهار السلع الأساسية، لا سيما منذ عام ٢٠١٤، تأثيراً ضاراً على المنطقة الأفريقية (التي عانى جزء منها من الجفاف)، حيث هبط النمو الإقليمي من ٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. ويبدو أن شرق أفريقيا وحده يقاوم هذا الاتجاه حيث ظل متوسط النمو فيه أعلى من ٥ في المائة في عام ٢٠١٦. وهذا يخفي فوقاً كبيرة في أداء النمو لفرادى البلدان في عام ٢٠١٦، تتراوح بين أكثر من ٧ في المائة في كوت ديفوار وإثيوبيا و١,١ في المائة في المغرب و٠,٣ في المائة في جنوب أفريقيا. والواقع أن جنوب أفريقيا تعرضت لـ "ركود تقني" حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في ربعين متعاقبين، بنسبة ٠,٣ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ وبنسبة ٠,٧ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٧. ويعزى ذلك إلى ضعف أداء الصناعة التحويلية والتجارة، وإن كانت هناك تحسينات ملحوظة في الزراعة والتعدين. وشهدت نيجيريا تقلص ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥ في المائة، بينما انخفض في غينيا الاستوائية بنحو ٧ في المائة. ويعد المأزق الذي وقع فيه كثير من هذه الاقتصادات مؤحراً نتيجة لاستمرار عجزها عن تحقيق النمو من خلال التنوع؛ فمعظم البلدان لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على سلعة واحدة أو عدد قليل جداً من السلع الأساسية.

من أين سيأتي الطلب العالمي؟

في ظل عدم موثوقية السياسات وتقلُّب التوقعات، من المحتمل أن يظل تتابع الازدهار والانهيار هو النمط المعتاد للنمو في العديد من البلدان. وقد تكون هناك لحظات عابرة من التفاؤل على نطاق أوسع، ولكن النمو الشامل على نطاق الاقتصاد العالمي سيظل هدفاً بعيد المنال في غياب جهود دولية متواصلة لإدارة توسع منسق.

وهناك قدر كبير من عدم اليقين فيما يتعلق بالمصدر الذي يمكن أن يأتي منه الحافز لتحقيق انتعاش أكثر قوة. وفي الماضي، كان اقتصاد الولايات المتحدة يعمل بمثابة المحرك الرئيسي للطلب العالمي، بالاستيراد من بقية العالم وتحمل عجز كبير في الحساب الجاري. ونظراً لأن دولار الولايات المتحدة يعمل بمثابة عملة الاحتياطي العالمي، كانت توجد تدفقات رأسمالية داخلية كافية ليس فقط لتمويل العجز، وإنما أيضاً لتمويل التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال الخارجة من البلد. وفي أثناء ذلك، نشأت علاقة بين الولايات المتحدة وبقية العالم مناسبة للطرفين.

وقد تغير ذلك بشكل ملحوظ بعد الأزمة المالية العالمية. وفي أعقاب انخفاض العجز في الولايات المتحدة بعد أزمة عام ٢٠٠٨، استقر صافي حوافزها في مستوى أدنى بكثير من مستوى ما قبل الأزمة. ومنذ عام ٢٠١٣، سجلت بعض الاقتصادات المتقدمة النمو فوائض متزايدة في الحسابات الجارية، مما يعني أنها لم تعد توفر، كمجموعة، حافزاً على الطلب للاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، كانت لدى مجموعة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فوائض حتى عام ٢٠١٤، تحولت إلى حالات عجز بعد ذلك. غير أن قيم العجز هذه كانت أقل بكثير من حيث الحجم المطلق، لا تكاد تكفي لمواجهة أثر الانخفاض في الطلب الصافي من الاقتصادات المتقدمة النمو.

أما فائض الحساب الجاري في الصين، الذي كان حتى عام ٢٠١٠ هو الأكبر في العالم، فأخذ في الانخفاض، بشكل غير منتظم. وانتقلت إلى ألمانيا إدارة أكبر الفوائض، بل إنها زادت في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، خلافاً للتوسع الصيني، الذي شجّع النمو في مجموعة واسعة من البلدان النامية الأخرى خلال فترة الازدهار بإدخالها في سلاسل القيمة لتصدير المنتجات إلى البلدان الأكثر تقدماً، فإن التوسع الألماني لم تكن له آثار إيجابية مماثلة في معظم البلدان النامية. وقد تفاقمت الآثار السلبية الناجمة عن ذلك على الاقتصاد العالمي نتيجة لاتجاه أوسع نطاقاً في

منطقة اليورو، حيث زادت سياسات التقشف من فائض الحساب الجاري لهذه المنطقة، وصدّرت الانكماش والبطالة في منطقة اليورو إلى بقية العالم.

ويشكل إيجاد طرق سريعة وفعالة لإعادة تدوير تلك الفوائض والحدّ منها تحدياً حاسماً للغاية بالنسبة للأوساط الاقتصادية الدولية، وهو تحدٍ سيكون من الصعب التصدي له طالما أن التقشف لا يزال هو المزاج السائد في الاقتصاد الكلي في عالم يتسم بفرط العولمة. ومنذ عام ٢٠١٠، اختارت غالبية الاقتصادات المتقدمة درجة من التقشف تتفاوت من "المتوسط" إلى "الشديد"، وحتى البلدان التي لديها مجال واسع للمناورة المالية قاومت التوسع الشديد. وإلى وقت قريب، كانت بعض اقتصادات السوق الناشئة الرئيسية استثناءات من هذا الاتجاه؛ ولكن الأدلة تشير إلى أنها الآن أيضاً تكبح الإنفاق بهدف تصحيح أوضاع المالية العامة.

ويمكن أن تكون الاستثمارات الطويلة الأجل الهامة التي تمكّن من التوسع في البلدان ذات الدخل المنخفض وسيلة لإنعاش الطلب على الصعيد العالمي. ولذلك، من المشجع أن ألمانيا قد أعلنت مؤخراً عن عزمها على إطلاق خطة مارشال لأفريقيا. ومع ذلك، لا يبدو أن الحجم ولا النية يضاهايان النموذج الأصلي الذي ساعد على إعادة بناء أوروبا بعد الحرب. وعلى النقيض من ذلك، تبدو مبادرة "حزام واحد، وطريق واحدة" الصينية أكثر طموحاً. وإذا ما نفذت المبادرة على النحو المقرر، فستكون الاستثمارات المعنية ضخمة: تقدر بنحو ٩٠٠ بليون دولار. غير أن جانباً كبيراً من المشروع، حتى الآن، في طور التخطيط، وسوف تتوقف سرعة التنفيذ وكذلك تأثيره على كيفية إدارة الصين اختلالاتها المحلية، وعلى طريقة تمويل الاستثمارات المعتمز القيام بها في البلدان المشاركة.

أوقات عصيبة للتجارة وتدفقات رأس المال

ومنذ أن بدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة يشير إلى أنه قد يجد من سياساته الخاصة باليسير الكمي، اتسمت تدفقات رأس المال بالتقلب. ومنذ الربع الثاني من عام ٢٠١٤، أصبحت تدفقات رؤوس الأموال الصافية إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال سلبية. وقد يكون لذلك عواقب سلبية للغاية، كما جاء في المناقشة في تقرير التجارة والتنمية الصادر في العام الماضي. ويتوخى الاحتياطي الاتحادي جانب الحذر الشديد، حتى الآن، في رفع أسعار الفائدة (بمجرد ٥٠ نقطة أساس في النصف الأول من عام ٢٠١٧).

ومع ذلك، فإن هروب رؤوس الأموال يهدد حتى أقوى الاقتصادات الناشئة. فعلى سبيل المثال، شهدت الصين تدفقات رأسمالية مفاجئة وكبيرة إلى الخارج أدت إلى انخفاض احتياطياتها من النقد الأجنبي من ٤,١ تريليونات دولار في حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى ٣,٣ تريليونات دولار في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وإلى ٣,١ تريليونات دولار بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ولوقف هذا المدّ من التدفقات الخارجة، فرضت الحكومة بعض الضوابط على رأس المال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مما كان له بعض الأثر في تحقيق الاستقرار. وإمكانية حدوث ذلك في بلد كان الوجهة المفضلة لرأس المال العالمي على مدى عقود من الزمن، ولا يزال أكبر حائز لاحتياجات النقد الأجنبي في العالم، تشير إلى أنه لا يوجد بلد بمنأى عن الآثار المزعجة للاستقرار المترتبة على التدفقات مستمرة الحركة لرأس المال.

ومن المحتمل أن تنشط التجارة العالمية هذا العام من أدائها البطيء للغاية في عام ٢٠١٦، ولكن هناك شكوك بشأن استدامة الزيادة في الصادرات من الأسواق الناشئة التي تكمن وراء هذا التحسن. وبالنظر إلى ضعف الطلب على نطاق العالم، فمن غير المحتمل أن تكون التجارة العالمية حافظاً واسعاً للنمو، إلا بالنسبة إلى بلدان معينة تستفيد من الظروف الخاصة. وعلاوة على ذلك، تتلاشى الآمال في تحقيق انفراج وشيك، ذي توجه إثمائي قوي، في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وأسهمت أسعار السلع الأساسية، التي زادت في العام الماضي وفي بداية عام ٢٠١٧، في بعض التعزيز للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية. غير أنها بدأت تقلّ بالفعل، ولا تزال أدنى بكثير من متوسطها في العقد الأول من الألفية. وكانت أسعار النفط الخام متقلبة بشكل شديد منذ أوائل عام ٢٠١٧، ولكنها تتجه بشكل عام نحو الانخفاض، وهي عالقة عند أقل من ٥٠ دولاراً على الرغم من التوترات في غرب آسيا. وهناك أيضاً دلائل على ارتفاع مخزونات النفط في الولايات المتحدة حيث بدأ الطّفّل الزيتي في العودة (في سياق الزيادات السابقة في الأسعار والتخفيضات في التكاليف بفعل التكنولوجيا)، الأمر الذي سيزيد من إضعاف أسعار النفط على المدى المتوسط. وسجلت أسعار المعادن تراجعاً مماثلاً في الآونة الأخيرة بسبب ضعف الطلب في الولايات المتحدة.

* * * *

وفي بيئة اليوم العالمية الصعبة التي لا يمكن التنبؤ بها، يجب التعجيل بالجهود الرامية إلى بناء اقتصادات ومجتمعات شاملة للجميع. ويتمثل أكثر التحديات إلحاحاً في إنهاء التقشف وتسخير التمويل لخدمة المجتمع مرة أخرى، بدلاً من العكس. ومن الضروري أيضاً إعادة تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف باعتباره منفعة عامة عالمية بتجديد الزخم لهذه العملية وإبراز أهميتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن ما دامت الأعمال التجارية المنظمة لا تُدفع وتُشجع من قبل العديد من القطاعات الرئيسية، فإن زيادة تركيز السوق وانتشار السلوك الريعي الانتهازي سوف يستمران على قدم وساق. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التي تتزايد على مدى العقود الثلاثة الماضية من العولمة المفرطة، وقد تؤدي التغيرات التكنولوجية إلى تفاقم الحالة إذا ما أعاقت خلق فرص العمل، مما يضيف إلى الشعور المتنامي بالقلق. وبينما تصبح الوظائف الجيدة شحيحة، يتم توزيعها كذلك بتشدّد أكثر، فتعزز أنماط التمييز الاجتماعي، ولا سيما على أساس نوع الجنس، ولكنها تؤثر أيضاً على الفئات المحرومة الأخرى. ويتطلب تصحيح هذه الاختلالات اتخاذ إجراءات منهجية ومتضافرة على الصعيدين الوطني والدولي. والواقع أن هناك حاجة ماسة إلى اتفاق جديد عالمي.

تتبع الأموال: الأصول المالية لعدم المساواة وعدم الاستقرار

تحوّل الاقتصاد العالمي فجأة بعد أوائل الثمانينيات في أعقاب عملية واسعة النطاق لتحرير الأسواق - ولا سيما الأسواق المالية وأسواق العملات - في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، واستنزاف مطرد لمجال السياسات العام. وكان من العوامل الإضافية التي أسهمت في ذلك، تقديس الربح، ليس فقط في جميع جوانب الحياة الاقتصادية، بل أيضاً في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية. وشمل سحب الرقابة العامة على الاقتصاد والإدارة العامة لشؤونه كذلك الحد من التدابير التي سبق أن اعتمدها الدول لإدارة إدماجها في الاقتصاد العالمي، بل وإلغاء تلك التدابير في بعض الأحيان؛ وعُلّقت علامات "مفتوح للعمل" بحماس في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي.

ووجدت العولمة المفرطة مجموعة متلهفة من المشجعين التكنوقراطيين للإشادة بما للأسواق التنافسية وعوامل تعظيم الربح من خصائص إبداعية ومهدئة. ولكن المصالح المالية، على أرض

الواقع، هي التي تصدّرت التحرك. وفي ظل العولمة المفرطة، لم يكن التمويل قادراً فقط على تطويع الاقتصاد الحقيقي لمساغيه على ساحة المضاربة؛ بل إنه انخرط أيضاً بشكل متزايد في التفاعل مع نفسه. ونتيجة لذلك، أصبحت البنوك أكبر حجماً وأكثر تنوعاً، واخترعت، إلى جانب مجموعة من المؤسسات المالية الأخرى، عدداً لا يحصى من الأصول المالية التي يمكن المضاربة عليها. وأصيب هذا المزيج من القدرة المالية والابتكار المالي بالتعثر في عام ٢٠٠٧، مما أدى في نهاية المطاف إلى الذعر والانهيار بعد ذلك بعام.

وما برحت الجهود تُبذل، منذ عام ٢٠٠٩، للتخفيف من حدة التجاوزات في القطاع المالي عن طريق لجان حكومية مختلفة، وفرض بعض الانضباط التشريعي على السلوك المصرفي، وتكثيف الرقابة والدعوة إلى ضبط النفس، فضلاً عن توقيع الغرامة بين الحين والحين على أبرز أشكال السلوك الاحتياطي. ولكن الهياكل المالية الكلية الكامنة ظلت كما هي بشكل عام. وعلى الرغم من تريليونات دولارات المصارف المركزية الموجهة لهذا القطاع، فإن الانتعاش الواسع النطاق الموعود لم يتحقق في معظم البلدان. وفوق كل شيء، لم يُبذل تقريباً أي جهد للتصدي للعلاقة بين عدم المساواة وانعدام الاستقرار التي ميّزت صعود التمويل غير المنظم.

وعلى الرغم من أن هيمنة الاعتبارات المالية بدأت في أوائل الثمانينات من القرن الماضي في العديد من البلدان المتقدمة، فإن مؤشرات مختلفة تدل على تسارعها بشكل ملحوظ في جميع البلدان منذ أوائل التسعينات. وفي معظم البلدان المتقدمة النمو، زاد مجموع أصول القطاع المصرفي منذ ذلك الحين لأكثر من الضعف، فتجاوز ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، وبلغ أكثر من ٤٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان. وهذا، بعملية حسابية تقريبية، يجعل من العمل المصرفي قطاعاً بقيمة مائة تريليون دولار. ولا تختلف الصورة في حالة الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلا في الدرجة فقط، حيث تتجاوز أصول القطاع المصرفي في أقصاها ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مثل جنوب أفريقيا وشيلي والصين.

وأدى تزايد الانفتاح المالي إلى تعزيز سريع للأوضاع الدولية لتلك الجهات المالية الفاعلة التي تزداد حجماً باستمرار، معرضة فرادى البلدان لقوى خارجة عن سيطرة واضعي السياسات الوطنية، مما يكتنف من المشاشة المالية ويزيد من المخاطر النُظمية. وفي وقت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، تراوح الثقل المشترك للأصول والحصوم الخارجية للمصارف بين ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل والصين وتركيا وأكثر من ٢٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شيلي

وجنوب أفريقيا. وفي معظم البلدان المتقدمة النمو، كان هذا المؤشر يتراوح بين ٣٠٠ في المائة و٦٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعكس هذه البيئة التوسع في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وتجارة العملات الأجنبية التي تتجاوز كثيراً متطلبات الأبحار بالسلع والخدمات. وأدى ذلك أيضاً إلى زيادة تركيز الأعمال المصرفية، حيث بلغ مجموع أصول المصارف الخمسة الكبرى ما يصل إلى أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان المتقدمة النمو، ويصل إلى ١٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان النامية الكبيرة.

وقد أعطيت هيمنة أسواق المال دعماً إضافياً من خلال السيطرة على جداول الأعمال التشريعية والمتعلقة بالسياسات، ولا سيما في أهم المراكز المالية. وأسهم الإيمان بكفاءة السوق في الزخم السياسي لمواءمة إنفاق القطاع العام وخدماته بشكل أوثق مع استثمارات القطاع الخاص. وفتح ذلك الباب أمام خصخصة الرعاية الصحية والتعليم العالي والمعاشات التقاعدية، وفي أثناء ذلك، أثقل كاهل الأسر المعيشية في كثير من البلدان بالديون المتزايدة. وبارتفاع مركز الممولين ونفوذهم السياسي، عززوا ثقافة الاستحقاق التي تحولت من تبرير الأجور الباهظة والريع إلى الاحتفاء بهم.

وكما أدرك كينز من تجربته في الفترة التي سبقت الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، فإن اتجاه فجوة الدخل إلى الاتساع بسبب ترك المجال لقوى السوق الحرة، واقتزان ذلك بنزوع مدخرات الطبقات الأكثر ثراءً إلى الارتفاع، تفق حدوده عند عدم كفاية الطلب الكلي (نقص الاستهلاك)، والإفراط في المقامرة المالية التي تفضل أنشطة المضاربة القصيرة الأجل والبحث عن الربح على الاستثمار المنتج الطويل الأجل. وكما تصور مينسكي أيضاً في وقت لاحق، رغم أن هذه الظروف يمكن أن تؤدي إلى فترات من الرخاء (الظاهري) والهدوء، فإن تسارع وتيرة الابتكار المالي يشجع على مزيد من التهور في قرارات الاستثمار المتخذة. وتمثل النتيجة في نظام اقتصادي عالمي متزايد الاستقطاب والهشاشة، يغذي فيه الاستقرار عدم الاستقرار ويفضي عدم الاستقرار إلى الضعف والصدمات.

وشجع هذا التطور غير المقيد للأسواق المالية على توسيع نطاق الائتمانات لتشمل الأسر المعيشية الفقيرة، مما عوّض مؤقتاً عن الركود والتراجع (النسي) في دخول العمالة اللذين يرافقان الضغوط التنافسية التي تطلق العولمة المفرطة لها العنان. ونتيجة لذلك، استقر مستوى الاستهلاك بل ازداد في كثير من البلدان، بفعل ارتفاع ديون الأسر المعيشية. وفي الوقت ذاته، استخدمت التكتلات المالية والصناعية الكبيرة أرباحها المتنامية (المستمدة جزئياً من استغلال فوارق الأجور ومعدلات الضريبة على الشركات عبر الحدود) للاقتراض والمضاربة. وأدى النمو

الذي تقوده الديون غير القابلة للاستعاضة في بعض البلدان والنجاحات التي يقودها التصدير في بلدان أخرى إلى اتساع الاختلالات العالمية، مما أضاف طبقات جديدة من الهشاشة والمخاطر إلى نظام مستقطب وغير مستقر بطبيعته. وهكذا أصبحت الأزمات المالية أكثر تواتراً وانتشاراً. وتمثلت أولى الضحايا في العديد من اقتصادات السوق الناشئة، ولكن هذه لم تكن سوى بداية للمواجهة الأكبر حجماً المقبلة.

ويتمثل اثنان من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المهيمنة في العقود الأخيرة في الانفجار الهائل في حجم الدين العام والخاص، وصعود النخب الفائقة، التي تعرّف على نحو فضفاض بأنها نسبة واحد في المائة الأعلى. وترتبط هذه الاتجاهات بمهينة المال على الاقتصاد واتساع فجوة الملكية للأصول المالية، ولا سيما الأدوات المالية القصيرة الأجل. وعلى هذا النحو، يكون عدم المساواة متأصلاً في آليات عمل العولمة المفرطة. ومنذ أواخر سبعينات القرن الماضي، اتسعت الفجوة بين أعلى ١٠ في المائة من أصحاب الدخل وأدنى ٤٠ في المائة في الفترة التي سبقت أربعاً من كل خمس أزمات مالية جرت مراقبتها، بل وأيضاً في بلدين من كل ثلاثة بلدان خارجة من أزمات. وعلى الرغم من أن القوة المحركة في الفترة التي تسبق الأزمات تتمثل في "الهروب الكبير" للدخول العليا التي تخدهما بشكل خاص التطورات المالية، فإن العواقب كثيراً ما تنجم عن الركود أو الانخفاض في الدخل الدنيا. وعندما تحدث الأزمات، فإن الاختلالات المالية على صعيد الاقتصاد الكلي، والاعتماد من جانب واحد على عمليات إنقاذ القطاع المالي وعلى السياسة النقدية، وما يترتب على ذلك من ضعف مطول في الطلب الكلي والعمالة، تؤدي عادة إلى زيادة سوء توزيع الدخل وتفاقم الاتجاهات نحو عدم الاستقرار.

وعلاوة على ذلك، وكما لوحظ في أعقاب الأزمات الكبرى، مثل الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧-١٩٩٨ والأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإن معظم البلدان، في غياب التنسيق على الصعيد الدولي، تميل إلى اتباع سياسات تقشفية في محاولة فاشلة في كثير من الأحيان، لحمل المستثمرين على العودة إلى طريقة عملهم قبل الأزمة. وهكذا، رغم أن الأرباح تتحقق لأصحاب الدخل العليا خلال فترات الازدهار المالي، فإن القطاعات العامة هي التي تنوء بالأعباء على الدوام تقريباً خلال الأزمات التي تليها، ومن ثم تنقلها إلى الاقتصادات المحلية؛ وأكثر القطاعات تضرراً هي القطاعات الأكثر هشاشة، في حين أن التكتلات المالية والصناعية الكبيرة عادة ما تكون أول من يأخذ بأسباب النجاح.

انتقام أصحاب الدخل الربعية

منذ بداية حقبة العولمة المفرطة، يتجه التمويل إلى توليد مكاسب خاصة كبيرة لا تتناسب مع عوائده الاجتماعية. وقد أولي اهتمام أقل للسبل التي أصبحت بها الشركات غير المالية بارعة أيضاً في استخدام الاستراتيجيات الربعية من أجل تعزيز أرباحها والبروز كمصدر منتشر لزيادة التفاوت.

ويمكن تعريف الدخل الربعية بوجه عام بأنها إيراد مستمد حصراً من ملكية الأصول والسيطرة عليها أو من مركز مهيمن في السوق، وليس من النشاط الابتكاري في مجال تنظيم المشاريع أو الاستخدام المنتج لمورد نادر. وتحصل عليها الشركات الكبرى من خلال عدد من الآليات غير المالية، مثل الاستخدام المنهجي لحقوق الملكية الفكرية لردع منافسيها. وتكتسب أنواع أخرى منه عن طريق افتراس القطاع العام، بأساليب منها عمليات الخصخصة الواسعة النطاق التي تكتفي بتحويل الموارد من دافعي الضرائب إلى مديري الشركات ومساهميها - والإعانات المصروفة إلى الشركات الكبيرة، دون تحقيق نتائج ملموسة في كثير من الأحيان من حيث تحسين الكفاءة الاقتصادية أو إدرار الدخل. وهناك أشكال أخرى كذلك تنطوي على سلوكيات قريبة من الاحتمالية، بما في ذلك التهرب من الضرائب وتجنّبها، والتلاعب الواسع النطاق بالأسواق من جانب مديري الشركات الكبرى لإثراء أنفسهم.

وبالنظر إلى تعدّد طرق البحث عن الربح وتراخي متطلبات الإبلاغ للشركات على الصعيد العالمي، يصعب قياس حجم الدخل الربعية للشركات. وتتمثل إحدى الطرق لتحديد حجمها التقريبي في تقدير فائض أرباح الشركات أو أرباحها "الزائدة" التي تنحرف عن الأرباح "النمطية" حسب القطاع. وبحسب هذا المقياس، ارتفعت الأرباح الفائضة ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، من ٤ في المائة من مجموع الأرباح في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وبالنسبة لأكثر ١٠٠ شركة، زادت هذه الحصة من ١٦ إلى ٤٠ في المائة.

وتشير البيانات إلى قوة وضع الشركات المتنامية باعتبارها محركاً رئيسياً للسعي للحصول على الدخل الربعي. وقد لوحظ بانزعاج متزايد اتجاه متنامٍ إلى تركيز النشاط الاقتصادي في أيدي قلة من الشركات، وخاصة في أسواق البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، فالعدوى أخذة في الانتشار. وبحسب عدة مقاييس - القيمة السوقية، وإيرادات الشركات وأصولها (المادية وغيرها) - فإن هذا التركيز أخذ في الارتفاع في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، ولكن على وجه

الخصوص في أكبر ١٠٠ شركة. ويمكن لتركيز النشاط الاقتصادي في أيدي قلة من الشركات واستخلاص الربح أن يغذى كل منهما الآخر، مما يسفر عن "منافسة يحصل فيها الفائز على الجانب الأعظم" على النحو الذي أصبح جزءاً واضحاً للعيان من بيئة الشركات، على الأقل في بعض الاقتصادات المتقدمة النمو. وقد ساهمت الاختلافات الناتجة داخل الشركات في تزايد التفاوت. ففي عام ٢٠١٥، بلغ متوسط القيمة السوقية لأكبر مائة شركة رقماً مذهلاً هو ٧٠٠٠ ضعف المتوسط بالنسبة لأدنى ٢٠٠٠ شركة، في حين كان يعلوه بما لا يتجاوز ٣١ ضعفاً فقط في عام ١٩٩٥.

ومما له دلالة كبيرة أنه في الوقت الذي كانت فيه هذه الشركات تجمع في قبضتها سيطرة متزايدة على الأسواق، فإن حصتها من العمالة لم ترتفع بصورة متناسبة. ففي أحد المقاييس، ارتفع تركيز النشاط الاقتصادي لأكبر ١٠٠ شركة أربعة أضعاف من حيث القيمة السوقية، ولكنه ارتفع لأقل من الضعف من حيث العمالة. وهذا يضيف مزيداً من الدعم للرأي القائل بأن زيادة سرعة العولمة المفرطة تعزز "الأرباح بدون الرخاء"، وأن قوة السوق غير المتماثلة من العوامل القوية التي تسهم في تزايد التفاوت في الدخل.

ويشكل الضغط المكثف من الأوساط الحائزة على براءات الاختراعات قوة رئيسية تدفع إلى تعزيز القوة السوقية، إلى جانب الهيمنة على القوانين التنظيمية من جانب الشركات الكبيرة. ونتيجة لذلك، تم توسيع نطاق براءات الاختراع ومدتها بشكل كبير، على سبيل المثال، وتم توسيع نطاق حماية البراءات لتشمل أنشطة جديدة لم تكن تعتبر من قبل مجالات للابتكار التكنولوجي، مثل أساليب التمويل والأعمال التجارية. فبراءات الاختراع يجري منحها لـ "ابتكارات" في أساليب التمويل والتجارة الإلكترونية والتسويق لا ترتبط بأي منتج أو عملية تكنولوجية معينة، ولكنها تتعلق بمعالجة البيانات والمعلومات في شكل إلكتروني بحت. وهذا لا يشجع المزيد من تركيز النشاط الاقتصادي في أيدي القلة فحسب، وإنما يقيد أيضاً إمكانية الوصول إلى البيانات والمعارف. وقد أصبح هذا الاستخدام الاستراتيجي، وليس المثمر، لحقوق الملكية الفكرية لزيادة الأرباح الفائضة بإبعاد المنافسين أحد الاستراتيجيات الأساسية للتماس الدخل الربعية.

وإفراط الشركات المتعددة الجنسيات في استخدام حماية براءات الاختراع لأغراض دفاعية يؤثر أيضاً بشكل مباشر على ديناميات الابتكار في الاقتصادات الناشئة الرئيسية مثل البرازيل والصين والهند. وقد كانت الزيادات الحادة في مبيعات الشركات التابعة للولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين من السلع ذات التكنولوجيا العالية نسبياً (مثل تكنولوجيات المعلومات

والاتصالات والمواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية) في هذه البلدان الثلاثة بصفة عامة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتوسع الشديد في حمايتها عن طريق براءات الاختراع.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة المتزايدة إلى أن الشركات تعتمد استراتيجيات أخرى غير مالية لالتماس الدخل الربحي، مثل التهرب من الضرائب وتجنبها، والاحتيايل على القطاع العام (من حيث الأصول والإعانات على السواء)، والتلاعب المتفشي بالأسواق لتعزيز خطط تعويض الإدارة العليا، وليس هذا مقصوداً على الاقتصادات الأكثر تقدماً، بل يجري أيضاً على نحو متزايد في الاقتصادات النامية.

ويتطلب كبح جماح النزعة الربعية المتوطنة، وأشكال عدم المساواة التي تولدها، إصلاح اختلافات القوى التي تسمح لهذه السلوكيات بالازدهار. ولن يكون ذلك سهلاً، ولكن لا غنى عنه إذا أريد تحقيق الهدف المتمثل في النمو الشامل للجميع والمستدام حقاً. وستتمثل بداية جيدة في التسليم بأن المعارف والمنافسة هما أولاً وقبل كل شيء من المنافع العامة عالمياً، وأنه ينبغي تنظيم عمليات التلاعب بهما من أجل الربح الخاص بقيود فعالة.

الغضب على الآلة

لقد اعتمدت العمولة المفرطة على سلسلة من الموجات التكنولوجية التي قللت الوقت والمسافة. وقد أضفت هذه الأمور طابعاً حتمياً على أنماط النمو والتوزيع التي تنشأ في المقام الأول من القرارات السياسية والسياساتية، كما شكلت استجابة السياسات إزاء المخاوف المتزايدة بشأن "تحلف" الناس عن الركب، بالتركيز بشكل خاص على تعزيز التعليم والتدريب.

والواقع أن مسألة ظهور وانتشار التكنولوجيات الجديدة وما يرتبط بها من تداعي أساليب العيش القائمة ما برحت تشكل مصدراً متكرراً للمناقشة والتصميم في مجال السياسات منذ الثورة الصناعية على الأقل، إن لم يكن قبل ذلك. وإذا كان في التاريخ ما يُسترشد به، يمكن لمنافع التكنولوجيات الجديدة بمرور الوقت أن تفوق التكاليف. فقد كانت الإنجازات التكنولوجية السابقة، من قبيل المحرك البخاري والكهرباء والسيارة وخط التجميع، معرقله، وأدّت إلى خسائر كبيرة في الوظائف وانخفاض الدخل لبعض قطاعات المجتمع وشرائحه، ولكن على المدى القصير فقط. وتم تعويض هذه الآثار السلبية على المدى الطويل عندما انتشرت ثمار الابتكار من قطاع

إلى آخره، وتم جنيهاً في نهاية المطاف على نطاق الاقتصاد بأسره مع انتقال العمال إلى وظائف جديدة وذات أجور أفضل.

ومع ذلك، فلا تزال الثورة الرقمية (ولا سيما المسيرة السريعة لتكنولوجيا العامل الآلي (الروبوت)) تصيب الناس بمزيد من القلق. ومن بعض الوجوه، لأن الروبوتات أصبحت بشكل خارق تزداد ذكاءً، وتصبح أكثر حذقاً وأرخص ثمناً، فهي تهدد بقلب عالم العمل رأساً على عقب. ومع الاحتياج المتزايد باستمرار إلى عدد أقل من الأشخاص ذوي المهارات العالية لتشغيلها، أصبح يُنظر إلى عمليات إلغاء الوظائف وتناقص الأجور على نطاق واسع بالفعل على أنها تفرغ الطبقة الوسطى في الاقتصادات الأكثر تقدماً وتوقف صعودها في الاقتصادات الناشئة. ويُخشى أن يكون التزام خطة عام ٢٠٣٠ بالاقتصادات الشاملة للجميع حارٍ تقويضه من الناحية التكنولوجية قبل أن تبدأ حتى في الانطلاق.

وفي حين قد يكون لهذه المخاوف ما يبررها فإن هذه التغيرات التكنولوجية، من الناحية الاقتصادية الصرفة، لا يمكن أن تفسر المتاعب الحالية في سوق العمل. وليس القصد من هذا إنكار آثار التكنولوجيات الرقمية التي يحتمل أن تشكل خطراً على العمالة في المستقبل؛ وإنما القصد منه الإشارة إلى أن جدتها الحقيقية تكمن في نطاقها الأوسع أو سرعتها الأكبر أو براعتها الأكبر في وقت يتسم بانخفاض دينامية الاقتصاد الكلي في الاقتصادات الأكثر تقدماً وتعطل عملية التحول الهيكلي في كثير من الاقتصادات النامية. ويجنح هذا إلى إعاقة الاستثمار اللازم لاستيعاب التكنولوجيات الجديدة استيعاباً سليماً وإيجاد قطاعات جديدة يمكن أن توفر فرص عمل أفضل للعمال المرشدين.

ويمكن للروبوتات الصناعية أن تؤثر على العمالة وتوزيع الدخل من خلال قنوات مختلفة، ولكن انتشارها بطريقة أو بأخرى ينطوي على قيام الشركات بتقييم الوفورات المحتملة في تكاليف العمالة مقابل تكلفة الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة. وهذا يعني أن الاستعاضة عن الوظائف بالروبوتات يكون أجدى من الناحية الاقتصادية في الصناعات التحويلية ذات الكثافة العالية للمهارات والمرتفعة الأجور نسبياً، مثل قطاعي السيارات والإلكترونيات، منه في القطاعات ذات الكثافة العالية في العمالة والقطاعات المنخفضة الأجر نسبياً، مثل إنتاج الملابس. ويبالغ العديد من الدراسات القائمة في تقدير الآثار السلبية المحتملة للروبوتات على العمالة والدخل، لأنها تغفل عن ملاحظة أن ما هو ممكن من الناحية الفنية ليس دائماً بالمرح اقتصادياً كذلك. والواقع أن البلدان الأكثر تعرضاً في الوقت الحالي لتطبيق التشغيل الآلي من خلال الروبوتات

الصناعية هي التي لديها قطاع تصنيع كبير تهيمن عليه صناعات تتيح وظائف ذات أجور جيدة نسبياً مثل السيارات والإلكترونيات. وعلى النقيض من ذلك، كان للتحول إلى التشغيل الآلي أثر مباشر صغير نسبياً في معظم البلدان النامية حتى الآن، ومن غير المحتمل أن يتغير هذا في المستقبل المنظور، نظراً لافتقارها إلى التنويع والتحسين التكنولوجي.

وعلى الرغم من الضجة المحيطة بإمكانات التشغيل الآلي القائم على الروبوت، فإن استخدام الروبوتات الصناعية لا يزال صغيراً، حيث يقدر العدد الإجمالي بحوالي ١,٦ مليون وحدة فقط في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فقد زاد استخدامها بسرعة منذ عام ٢٠١٠، ومن المقدر أن يتجاوز ٢,٥ مليون وحدة بحلول عام ٢٠١٩. وتوجد الغالبية العظمى من الروبوتات الصناعية العاملة في البلدان المتقدمة النمو، وتمثل ألمانيا والولايات المتحدة واليابان مجتمعة ما نسبته ٤٣ في المائة من المجموع. وتبلغ كثافة الروبوتات (عدد الروبوتات الصناعية مقارنة بعدد الموظفين في مجال الصناعة التحويلية) أعلاها في البلدان المتقدمة والبلدان النامية السابقة التي هي الآن في مراحل ناضجة من التصنيع، مثل جمهورية كوريا. وبلغت سرعة الزيادة السنوية الأخيرة في استخدام الروبوتات أقصاها في البلدان النامية، ولكن هذا يرجع أساساً إلى الصين، التي لديها قطاع كبير للصناعات التحويلية.

ومن المحتمل أن تكون آثار الروبوتات فيما يتعلق بالتوزيع متنوعة وستتوقف على عوامل مختلفة، بما في ذلك المرحلة التي بلغها البلد من التحول الهيكلي، وموقعه في التقسيم الدولي للعمل، وتطورات الديمغرافية، وسياساته الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هناك دلائل بالفعل على أن الروبوتات الصناعية تزيد الاتجاه نحو تركيز أنشطة الصناعة التحويلية في مجموعة صغيرة من البلدان. ويميل هذا التركيز إلى الإضرار بشمول الجميع على الصعيد الدولي، وبالنظر إلى تباطؤ الطلب العالمي، فهو يمثل تحديات كبيرة للبلدان النامية من أجل تحقيق التحول الهيكلي نحو إيجاد وظائف ذات أجور جيدة في مجال الصناعات التحويلية. وبهذا المعنى، يمكن للتشغيل الآلي أن يزيد من صعوبة مسعى البلدان إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على أساس استراتيجيات التصنيع التقليدية وإلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

والواقع أنه قد يكون هناك بعض التأثيرات السلبية للتصنيع الآلي على العمالة والدخل في البلدان التي لا تستخدم الروبوتات. ويرجع السبب في ذلك إلى أن التصنيع الآلي يمكن أن يعزز القدرة التنافسية للشركات على الصعيد الدولي من حيث التكلفة، مما يجفز الصادرات من البلدان الأصلية على حساب البلدان الأخرى، إذ ستضطر تلك البلدان الأخيرة إلى تحمل جزء

على الأقل من عواقب التوزيع السلبية الناجمة عن التشغيل الآلي القائم على الروبوتات وذلك من خلال خفض الإنتاج وفرص العمل. وعلاوة على ذلك، قد تتأثر فرص العمالة والدخل في البلدان النامية في هذه القطاعات سلباً بإعادة أنشطة التصنيع والوظائف إلى البلدان المتقدمة النمو. وصحيح أنه لا يوجد، حتى الآن، سوى القليل نسبياً من الأدلة على هذه الإعادة، وأنه حيثما حدثت، قصرت آثارها كثيراً عن الآثار الإيجابية المتوقعة على العمالة في البلدان المتقدمة النمو. وقد اقترنت عملية إعادة التصنيع إلى البلدان الأصلية هذه في معظمها بالاستثمار الرأسمالي، على سبيل المثال في الروبوتات، وتركز القليل من فرص العمل التي تم خلقها في الأنشطة التي تتطلب مهارات عالية. وهذا يعني أن الوظائف التي "تعود" مع الإنتاج العائد لن تكون هي نفسها التي رحلت.

وقد رأى البعض أن إبطاء التشغيل الآلي يفرض ضرائب على الروبوتات من شأنه أن يتيح للاقتصاد مزيداً من الوقت للتكيف، مع توفير إيرادات مالية لتمويل عملية التكيف أيضاً. ولكن هذه الضريبة قد تعوق الاستخدامات الأكثر فائدة للروبوتات: وهي التي يكمل فيها العمال والروبوتات كل منهما الآخر، والتي يمكن أن تؤدي إلى خلق منتجات جديدة ووظائف جديدة تعتمد على الرقمنة. واقترح آخرون التشجيع على توزيع أكثر توازناً للفوائد الناجمة عن زيادة استخدام الروبوتات، بناء على مخافة أن تتولى الروبوتات مهام ذات إنتاجية وأجور أعلى مقارنة بالمهام التي لا يزال يقوم بها العمال في المتوسط. ذلك أن آثار الروبوتات المتعلقة بالتوزيع، ما لم يتم التحكم فيها، ستزيد من حصة الدخل التي تذهب إلى مالكي الروبوتات وأصحاب الملكية الفكرية التي تتضمنها، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة.

ويمكن للرقمنة أيضاً أن تخلق فرصاً جديدة للتنمية. ويمكن أن يكون تطوير الروبوتات التعاونية في نهاية المطاف مفيداً بشكل خاص للمشاريع الصغيرة، إذ يمكن إنشاؤها بسهولة دون حاجة إلى موظفين خاصين معينين بتكامل النظم، ويمكنها أن تتكيف بسرعة مع العمليات الجديدة ومتطلبات خطوط الإنتاج. ومن شأن الجمع بين الروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد أن يخلق إمكانيات جديدة إضافية للمشاريع الصناعية الصغيرة للتغلب على قيود الحجم في الإنتاج والاضطلاع بالأعمال التجارية على نطاق أوسع بكثير؛ وإذا ما واكبت ذلك زيادة الطلب المحلي، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية قد تصبح أمراً لا يتعلق بالضرورة قدر تعلقه بالاختيار الاستراتيجي. وفي الوقت ذاته، قد تؤدي الرقمنة إلى تجزؤ عملية توفير الخدمات على الصعيد العالمي والتجارة الدولية فيها، وإلى قدر كبير من عدم اليقين بشأن ما إذا كانت الخدمات الرقمية ستتيح مكاسب أكثر أم أقل في فرص العمل أو الدخل أو الإنتاجية مقارنة بأنشطة الصناعات التحويلية التقليدية.

ومن منظور التنمية، يتمثل السؤال الرئيسي فيما إذا كان التوسع في استخدام الروبوتات يقلل من فعالية التصنيع بوصفه استراتيجية إنتاجية إيجابية. وسيتوقف ذلك على عدد من العوامل، بما في ذلك من يمتلك ويتحكم في تكنولوجيات الروبوتات، والمزايا التي يحتمل أن تعود على الرواد الأوائل من الروبوتات، وقطاعات الصناعات التحويلية التي يحتمل أن يكون أثر الروبوتات أكثر وضوحاً فيها. وفي هذه الجوانب جميعاً، الأمر الذي سيكون له دور حاسم هو فعالية تصميم السياسات الصناعية الرقمية وتنفيذها، وكفالة أن يتوافر لدى البلدان حيز السياسات اللازم لتنفيذها.

ومما لا شك فيه أن تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب تسخير إمكانات الثورة الرقمية لكي تعجل بنمو الإنتاجية وتعزدي مزيداً من الإنصاف والاستدامة في التوسع الاقتصادي العالمي. وفي نهاية المطاف، أياً كانت الآثار الحالية الناجمة عن الثورة الرقمية، فإن النتائج النهائية فيما يتعلق بالتوظيف والشمول ستشكلها خيارات السياسات العامة والفطنة التنظيمية والأعراف الاجتماعية.

نوع الجنس والتدافع على الوظائف السيئة

بالنسبة لمعظم الناس، يمثل إيجاد "عمل جيد" الطريق إلى حياة أفضل، وتوفير هذه الوظائف أمر أساسي لخلق اقتصاد شامل للجميع. وترتبط الوظائف الجيدة بالعمل اللائق؛ وهي عادة ما تكون في القطاع الرسمي، حيث تكون الإيرادات أعلى، وارتقاء السلم الوظيفي ممكن، وظروف العمل أفضل تنظيمياً. وفي سياق التنمية، يرجح أن تكون هذه الوظائف في القطاع الصناعي أكثر منها في قطاعي الزراعة أو الخدمات.

وبالنسبة لنصف سكان العالم، يواجه إيجاد عمل جيد حاجز التمييز بين الجنسين. وبالتالي، فإن الدعوة إلى جعل العوامة المفرطة أكثر شمولاً تحظى، بحق، بتأييد قوي من النساء. ولكن هذا التحدي ينطوي على ما هو أكبر بكثير من زيادة مشاركة المرأة في الأسواق واجتماعات مجالس الإدارة. وحتى إضافة بعد جنساني إلى الشمول المالي، أو تنظيم المشاريع أو تيسير التجارة إنما تتيح، في أفضل الأحوال، مساراً محدوداً نحو اقتصاد أكثر شمولاً للجميع. فالمؤسسات والأعراف الاجتماعية الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين عادة ما تُستنسخ من جديد في أسواق العمل. وفي مكان العمل، تعاني معظم النساء من التمييز والتقسيم - وهما من الممارسات التي لا يمكن فصلها عن الضغوط الأوسع نطاقاً الناجمة عن فرط العوامة.

وعلى وجه الخصوص، أدت بيئة السياسات العالمية السائدة، مقترنة بقوى التكنولوجيا والتغيير الهيكلي، إلى الحدّ من توافر الوظائف، ولا سيما "الوظائف الجيدة"، قياساً إلى العمالة المعروضة. وقد أدى شحّ الوظائف الجيدة إلى تكثيف توزيع الوظائف حسب نوع الجنس واستبعاد المرأة من فرص العمل الأفضل، رغم ازدياد مشاركة المرأة في العمالة وانخفاض مشاركة الرجل بوجه عام.

وفي ظل دورات الازدهار والكساد، والتكشف، ورأس المال المتنقل، هناك خطر يتمثل في أن زيادة المساواة بين الجنسين في العمالة يمكن أن تصبح مثار نزاع بين الجنسين، مع ارتفاع معدلات توظيف المرأة (كما هو الحال في معظم بلدان العالم)، وهبوط معدلات توظيف الرجل. وهذه ظاهرة شبيهة خفية لا تناقش على نطاق واسع، وعلى الرغم من أن أقوى مظاهرها في الاقتصادات الأكثر تقدماً، فقد أصبحت الآن سمة تبعث على القلق لأسواق العمل في جميع أنحاء العالم، باستثناء بعض حالات انخفاض مشاركة المرأة في العمالة في اقتصادات رئيسية مثل الصين والهند.

وقد كان تفرغ وظائف المصانع التقليدية والمجتمعات الصناعية سمة بارزة جداً من سمات عدم المساواة المتزايد في البلدان المتقدمة النمو، وتترتب عليه خسائر فادحة في صفوف الرجال من الطبقة العاملة الذين هم في منتصف العمر. ولكن عدد الوظائف في القطاع الصناعي أخذ في الانخفاض أيضاً في كثير من البلدان النامية التي تواجه التحول عن التصنيع قبل الأوان وتوقف التصنيع، والأثر السلبي لذلك على المرأة في مجال العمالة الصناعية أكبر بكثير منه على الرجل. وفي البلدان النامية، انخفضت حصة العمالة الصناعية في إجمالي عمالة الرجال بنسبة ٧,٥ في المائة في المتوسط بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١٤، مقارنة بانخفاض متوسط نسبته ٣٩ في المائة للمرأة. وعلاوة على ذلك، مع زيادة اعتماد الإنتاج الصناعي على كثافة رأس المال، تميل النساء إلى فقدان الوظائف في هذا القطاع، حتى بعد أخذ عامل التعليم في الحسبان، مما يشكل رداً على الحجّة القائلة بأن النساء يفقدن هذه الوظائف بسبب أوجه التفاوت في المهارات. ومع زيادة كثافة رأس المال والتشغيل الآلي، يبدو أنه من المستبعد أن تؤدي ثورة تكنولوجية في بلدان الجنوب إلى تحسين المساواة بين الجنسين.

وفي نهاية المطاف، من شأن زيادة فرص العمل في القطاع الصناعي أن تتيح بديلاً شاملاً للجنسين، ولكن ذلك سيتطلب توسعاً مستداماً في الطلب على السلع الصناعية. وبالنسبة للبلدان النامية، يحسّن صافي صادرات المصنوعات من فرص العمل الصناعي للمرأة، شريطة أن توفر السياسات العامة قدرًا معيناً من الحماية من الواردات؛ ومن ثمّ يبدو أن الإقلال من تحرير التجارة أمر جيد بالنسبة للعمال. وتسهم السياسات المالية التوسعية أيضاً في تحقيق الشمول

بزيادة الطلب على العمالة بطرق تؤدي إلى خفض المنافسة بين النساء والرجال (فهي تزيد من العمالة الصناعية للمرأة دون المساس بإمكانية حصول الرجل عليها)؛ وبالتالي قد يكون التقشف سيئاً بشكل خاص بالنسبة للمرأة.

ومجرد زيادة النمو الاقتصادي، والأمل في إحداث أثر تدريجي على المساواة بين الجنسين، لم يؤدّ إلى غاية؛ فلم يكن له سوى أثر محدود على حصول المرأة النسبي على الوظائف الجيدة. وما يثير القلق أكثر فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين هو أن زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة دون وجود سياسات وهياكل داعمة لجانب الطلب من أجل استيعاب هؤلاء الوافدين الجدد إلى الأسواق بصورة منتجة تزيد من تفاقم التمييز بين الجنسين في أسواق العمل وتشجع على حشر النساء في أنشطة قطاع الخدمات غير الرسمية ذات القيمة المضافة المنخفضة.

فهل يؤثر الفصل بين الجنسين في أسواق العمل (أو اكتناز الوظائف حسب نوع الجنس) تأثيراً سلبياً على العمالة بوجه عام، كما ينعكس في نصيب الأجور من الدخل؟ بصفة عامة، يبدو أن الديناميات القوية متقبلة للجنسين بمعنى أن ما هو خير للعاملات هو أيضاً خير للعمالة عموماً، بما في ذلك الرجال. وأخذين العوامل الأخرى في الحسبان، هناك ما يدل على أن انخفاض فرص حصول المرأة نسبياً على العمل في القطاع الصناعي يرتبط بانخفاض نصيب العمالة من الدخل في البلدان النامية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي. ومع ذلك، وفي الوقت ذاته، عندما تكون فرص العمل الجيد شحيحة، تؤدي مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى الحدّ من نمو الأجور، مما يحتمل أن يؤدي إلى مسار نمو منخفض للأجر يتسم بتزايد انعدام الأمن الاقتصادي والنزاع بين الجنسين، حيث تبدو لمشاركة المرأة في العمالة آثار سلبية على آفاق توظيف الرجل.

وبالنظر إلى تحديات العمالة المرتبطة بالتغيير الهيكلي والتكنولوجي، والمسؤولية الرئيسية للمرأة عن أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر على حد سواء، فإن تحويل أنشطة الرعاية غير المدفوعة الأجر والمدفوعة الأجر إلى عمل لائق ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الرامية إلى بناء اقتصادات أكثر شمولاً.

آفاق المستقبل: نحو صفقة عالمية جديدة

كثير جداً من الناس في أماكن كثيرة جداً، في الوقت الراهن، مندمجون في اقتصاد عالمي يحقق نتائج غير منصفة وغير عادلة. وليست الأزمات الاقتصادية والمالية، مثل أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سوى التحليلات الأكثر وضوحاً لاقتصاد عالمي أصبح مختل التوازن على نحو متزايد بطرق لا تقتصر على الاستبعاد فحسب، بل تعمل أيضاً على زعزعة استقرار وصحة العالم من الناحية السياسية والاجتماعية والبيئية. وحتى عندما يتمكن بلد ما من النمو، سواء من خلال طفرة في الاستهلاك المحلي، أو ازدهار في الإسكان أو الصادرات، فإن المكاسب تتحقق على نحو غير متناسب للقلة المحظوظة. وفي الوقت ذاته، أدى مزيج من الديون المفرطة والطلب الضئيل للغاية على الصعيد العالمي إلى إعاقة التوسع. وكان تأثير التحول اللاحق إلى التقشف كرد فعل للكساد أقسى على بعض من أشد المجتمعات فقراً، مما أدى إلى مزيد من الاستقطاب وزيادة مخاوف الناس بشأن ما قد يجمله المستقبل. وما انفكت النخب السياسية، في ذات الوقت، تصرّ على أنه لا يوجد بديل. وشكل هذا كله أرضية اقتصادية خصبة للخطاب القائم على كراهية الأجانب، والسياسات الانغلاقية، والمواقف الرامية إلى "إفكار الجار".

وتحديد التكنولوجيا أو التجارة بوصفها المسؤولة عن هذه التطورات يصرف النظر عن نقطة واضحة هي أنه: ما لم تُبذل جهود كبيرة ومستدامة ومنسقة لإنعاش الطلب العالمي عن طريق زيادة الأجور والإنفاق الحكومي، فسيُحكّم على الاقتصاد العالمي باستمرار النمو البطيء، أو ما هو أسوأ من ذلك. والآن هو الوقت المثالي لحشد الاستثمار الخاص بمساعدة دفعة مالية متضافرة لجعل محركات النمو تدور مرة أخرى، والمساعدة في الوقت نفسه على إعادة توازن الاقتصادات والمجتمعات التي اضطرب توازنها بدرجة خطيرة بعد ثلاثة عقود من العولمة المفرطة. ومع ذلك، ففي عالم اليوم المتسم بالتمويل المتنقل والحدود الاقتصادية المحررة، لا يمكن لأي بلد أن يفعل ذلك بمفرده دون أن يخاطر بهبوط رؤوس الأموال، واختيار العملة، والتهديد بالوقوع في دوامة الانكماش. وعليه، فإن ما يلزم هو الأخذ باستراتيجية منسقة عالمياً للتوسع تنصدها زيادة الإنفاق العام، مع إتاحة الفرصة لجميع البلدان للاستفادة من دعم متزامن لأسواقها المحلية والخارجية.

ولا يقتصر الانتقال من العولمة المفرطة إلى الاقتصادات الشاملة للجميع على مجرد جعل الأسواق تعمل بشكل أفضل، سواء من خلال تعزيز رأس المال البشري أو سد الثغرات في المعلومات، أو استخدام الحوافز الذكية، أو تقديم الائتمان للفقراء، أو توفير حماية أقوى

للمستهلكين. فهو، بدلاً من ذلك، يتطلب برنامجاً أكثر صرامة وشمولاً يعالج التفاوتات العالمية والوطنية في تعبئة الموارد والدراية التكنولوجية والقوة السوقية والنفوذ السياسي الناجمة عن فرط العولمة، التي تولّد نتائج تنطوي على الإقصاء.

والوضع الحالي، من وجوه عدة، مؤات لخطة تحول من هذا القبيل. ويتعرض النظام القائم للهجوم من كلا طرفي نقيض على الصعيد الأيديولوجي، ويجري التشكيك في شرعيته من جانب الجمهور الأوسع نطاقاً. وتوفر أهداف التنمية المستدامة التي وافق عليها جميع أعضاء الأمم المتحدة الزخم السياسي اللازم للتغيير. وينبغي أن يكون الهدف الآن هو تسخير هذه اللحظة من توافق الآراء لضمان الجمع المناسب بين الموارد والسياسات والإصلاحات اللازمة لحفز الدفعة المطلوبة للاستثمار وتعزيز النتائج الشاملة على الصعيدين العالمي والوطني.

وعلى الرغم من كل الحديث عن تناقص أهمية الدولة القومية وعن زوالها الوشيك، فإنها لا تزال الوحدة الأساسية للشرعية والقيادة في عالم اليوم المترابط، التي يلجأ إليها المواطنون في نهاية المطاف التماساً للأمن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والولاء السياسي. ولكن تحقيق الرخاء للجميع ينبغي أن يتضمن، بدرجة لا تقل عما كان عليه الحال في الماضي، إيلاء اهتمام وثيق لأوجه التحيز والتفاوت والقصور في الإدارة العالمية التي يمكن أن تحبط تحقيق نتائج شاملة ومستدامة. ولا تزال النزعة الدولية الفعالة تركز على القومية المسؤولة، ولا يزال إيجاد التوازن الصحيح في صميم أي جدول أعمال متعدد الأطراف ذي جدوى.

ومن هذا المنطلق، يجب أن يكون هناك دعم واسع النطاق لإبرام صفقة عالمية جديدة. وقد حددت الصفقة الجديدة الأصلية التي أُطلقت في الولايات المتحدة في الثلاثينيات وتكررت في أماكن أخرى من العالم الصناعي، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مساراً إيمائياً جديداً يركز على ثلاثة عناصر استراتيجية عريضة هي: الانتعاش والتنظيم وإعادة التوزيع. وعلى الرغم من أن هذه العناصر كانت تتعلق بأهداف محددة للسياسات مصممة خصيصاً لظروف اقتصادية وسياسية معينة، فإنها جعلت من خلق فرص العمل وتوسيع الحيز المالي وتطويع التمويل طريقاً مشتركاً للنجاح على هذا المسار الجديد.

ويمكن أن يستند بناء اتفاق جديد اليوم إلى تلك العناصر ذاتها؛ فالدول، كما كان الحال من قبل، تحتاج إلى مساحة لتصميم سياسات مالية وسياسات عامة أخرى استباقية لتعزيز الاستثمار ورفع مستويات المعيشة، مدعومة باستراتيجيات تنظيمية وخاصة بإعادة التوزيع تعالج

التحديات الثلاثية المتمثلة في أوجه التفاوت الكبيرة والضغوط الديمغرافية والمشاكل البيئية. غير أن التحديات المتمثلة في عدم المساواة وانعدام الأمن في القرن الحادي والعشرين على وجه التحديد لن تعالجها البلدان التي تحاول عزل نفسها عن القوى الاقتصادية العالمية، بل تعالج بالأحرى عن طريق رفع بعض عناصر اتفاق روزفلت الجديد، عند الحاجة، إلى مستوى عالمي بما يتفق مع عالم اليوم المترابط.

ومن العناصر التي يتعين النظر فيها ما يلي:

- **إنهاء التقشف** - وهذا شرط أساسي لبناء اقتصادات مستدامة وشاملة للجميع. وهو ينطوي على استخدام السياسة المالية لإدارة أوضاع الطلب، وجعل العمالة الكاملة هدفاً رئيسياً للسياسات العامة. وينبغي كذلك أن يُستخدم التوسع النقدي بشكل مختلف، وذلك لتمويل الاستثمارات العامة التي تضيف إلى تحقيق نتائج شاملة للجميع ومستدامة. وفي إطار توسع عام في الإنفاق الحكومي يشمل الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، يمكن للدولة أن تعمل بمثابة "رب عمل الملاذ الأخير"؛ ويمكن أن يكون وضع خطط محددة للتوظيف العام فعالة جداً في خلق فرص العمل، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، حيث يعمل جزء كبير من القوى العاملة في أنشطة غير نظامية ولحسابهم الخاص. فكل من الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية وفي خطط العمالة مهمة للحد من الاختلالات الإقليمية التي نشأت في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- **تعزيز الاستثمار العام بعدد قوي في مجال الرعاية** - ويشمل ذلك برامج الأشغال العامة الرئيسية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز الفرص التكنولوجية التي يتيحها اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فضلاً عن التصدي لمشاكل التلوث وتدهور الطبيعة بصورة أعم. ويعني ذلك أيضاً التعامل مع التغيرات الديمغرافية والاجتماعية التي تقوض المجتمعات المحلية والأسر الممتدة من خلال جعل توفير الرعاية العامة الرسمية للأطفال والمسنين أمراً ضرورياً. وفي كلتا الحالتين، ينبغي أن تصمم الاستثمارات العامة لتمكين واجتذاب مزيد من الاستثمار الخاص، بما يشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي أشكال أكثر اتساماً بالملكية التشاركية مثل التعاونيات.
- **زيادة الإيرادات الحكومية** - وهذا أمر أساسي لتمويل الصفقة العالمية الجديدة. ومن شأن زيادة الاعتماد على الضرائب التصاعدية، بما في ذلك الضرائب على الممتلكات

وغيرها من أشكال الإيرادات الريعية، أن تساعد على معالجة أوجه التفاوت في الدخل. وكذلك ينبغي النظر في عكس اتجاه الانخفاض في معدلات الضريبة على الشركات، ولكن هذا قد يكون أقل أهمية من معالجة الإعفاءات الضريبية والثغرات وإساءة استخدام الشركات للإعانات المالية، بما في ذلك الإعانات المستخدمة لجذب الاستثمار الأجنبي أو الاحتفاظ به.

- **إنشاء سجل مالي عالمي جديد** - سيتطلب تضيق الخناق على استخدام الملاذات الضريبية من جانب الشركات والأفراد ذوي الثروات الكبيرة اتخاذ إجراءات تشريعية على كل من الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن أن تشمل الجهود المؤقتة في هذا الاتجاه وضع سجل مالي عالمي يسجل فيه أصحاب الأصول المالية في جميع أنحاء العالم.

- **إعطاء صوت مسموع للعمالة المنظمة** - يلزم أن ترتفع الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية. ويتم تحقيق ذلك على أفضل وجه بإعطاء صوت قوي للعمالة المنظمة. وفي الوقت ذاته، يلزم أيضاً تصحيح انعدام الأمن الوظيفي من خلال الإجراءات التشريعية المناسبة (بما في ذلك المتعلقة بعقود العمل غير الرسمي) والتدابير النشطة في سوق العمل. ويمكن النظر في وضع مزيد من الخطط الابتكارية للدعم من خلال الدخل التكميلي بغرض تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للدخل، مثل صندوق اجتماعي يمكن رسمته من خلال أسهم تصدرها أكبر الشركات والمؤسسات المالية.

- **تطويع رأس المال** - يتطلب استقطاب الاستثمار الخاص تطويع المؤسسات المالية لجعلها تخدم الصالح الاجتماعي الأوسع نطاقاً. وبالإضافة إلى التنظيم الملائم للقطاع المالي، من المهم التصدي للمصارف العملاقة الخاصة، من خلال الرقابة والتنظيم على المستوى الدولي، ومعالجة السوق المعتمد بشكل كبير على تقييم الجدارة الائتمانية حيث هناك أرباحية في العلاقة بين وكالات تقييم الجدارة الائتمانية والمؤسسات المصرفية الموازية التي سمحت للمنتجات المالية "السامة" بالازدهار.

- **تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المالية المتعددة الأطراف** - ينبغي أن يشمل ذلك تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن أيضاً ضمان وجود مصارف إنمائية متعددة الأطراف وإقليمية برؤوس أموال أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم سد الفجوة المؤسسية في إعادة هيكلة الديون السيادية على الصعيد المتعدد الأطراف.

• **كبح جماح النزعة الربيعية لدى الشركات** - يلزم تعزيز التدابير الرامية إلى تقليص الممارسات التجارية التقييدية إلى حد كبير إذا أريد كبح جماح النزعة الربيعية لدى الشركات. وتشكل مبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٣ المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح بداية في هذا الصدد، ولكن الأمر يحتاج إلى آلية دولية أكثر شمولاً لتنظيم الممارسات التجارية التقييدية. وقد تكون المحاولات السابقة في إطار الأمم المتحدة، التي يعود تاريخها إلى ثمانينات القرن الماضي، مكاناً جيداً للانطلاق منه. وفي الوقت ذاته، سيكون من المفيد تطبيق المتطلبات الوطنية القائمة للإفصاح والإبلاغ بالنسبة للشركات الكبيرة بمزيد من الصرامة. ويمكن لمرصد عالمي للتنافسية أن ييسر مهمة جمع المعلومات بصورة منهجية بشأن التنوع الكبير في الأطر التنظيمية القائمة، كخطوة أولى نحو وضع مبادئ توجيهية وسياسات دولية منسقة لأفضل الممارسات، ورصد اتجاهات وأنماط تركيز الأسواق العالمية. وبشكل أعم، ينبغي أن تصمم سياسة المنافسة بحيث يكون لها هدف واضح فيما يتعلق بالتوزيع.

• **احترام حيز السياسات** - سيكون من المستحيل إجراء إصلاحات هادفة للسياسات الكثيرة التقييدية للاستثمار والملكية الفكرية المكرسة في الآلاف من الاتفاقات التجارية والاستثمارية الثنائية - والعدد المتزايد من الاتفاقات التجارية والاستثمارية الإقليمية، دون إجراء إصلاح جذري لنظام الاستثمار الدولي الراهن. وبدايةً بإعادة النظر في التوجه الضيق الحالي المتمثل في حماية المستثمرين الأجانب لصالح اتباع نهج أكثر توازناً يأخذ على عاتقه مصالح جميع الجهات صاحبة المصلحة ويعترف بالحق في التنظيم على الصعيد الوطني. ويتعين إصلاح النظام الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والتحكيم، وإذا لزم الأمر، الاستعاضة عنه بنظام أكثر اتساماً بالطابع المركزي يشتمل على إجراءات الاستئناف السليمة ويرتكز على أساس من القانون الدولي. ويمكن أن يقدم مركز استشاري معني بقانون الاستثمار الدولي المساعدة لحكومات البلدان النامية في معالجة المنازعات مع الشركات المتعددة الجنسيات بشروط أكثر مساواة.

في عام ١٩٤٧، استناداً إلى قيم الصفقة الجديدة الأصلية، سعى المجتمع الدولي إلى إعادة التوازن إلى اقتصاد عالمي مرزقه الكساد والحرب: ففتح صندوق النقد الدولي أبوابه للتعامل، وقدم البنك الدولي أول قرض لإعادة الهيكلة، وأبرم الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) أولى صفقاته التجارية المتعددة الأطراف، وأطلق جورج مارشال أبحاث مشروع للتعاون الإنمائي في التاريخ الحديث، وفتحت الأمم المتحدة أول مكتب إقليمي لها وعقدت أول مؤتمر

رئيسي لها (بشأن التجارة والعمالة). وبعد مرور سبعة عقود، هناك حاجة إلى بذل جهود على نفس القدر من الطموح لمعالجة أوجه عدم الإنصاف في العولمة المفرطة من أجل بناء اقتصادات شاملة ومستدامة للجميع.

■

